تاريخ الاستلام: 2016/10/05- تاريخ التحكيم: 2016/12/08 - تاريخ النشر2017/06/02

جدلية الدولة الجزائرية من خلال فترتي الحكم العثماني في الجزائر وحكم الأمير عبد القادر.

د.عثمان زغب

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

ملخص:

يتناول موضوع هذا المقال قضية تاريخية ، قانونية وسياسية في آن واحد ، تتمثل اشكاليتها في إبراز المناقشات التي طرحت حول طبيعة وشكل الدولة الجزائرية خلال فترتين تاريخيتين مختلفتين في الجزائر، بين ما تم بناءه في عهد الحكم العثماني لبلادنا ، وبين ما يعتبره البعض من نموذج لدولة جزائرية تأسست في عهد الأمير عبد القادر ، ووضعها في إطارها الخاص من منظور تاريخي وسياسي وقانوني، مع استعراض حجج وبراهين بعض الأطراف حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الدولة، السلطة، السيادة، عبد القادر، العثمانيون

Résumé

Cette article essaye de décrire une question historique, juridique et politique en même temps, son problématique ce fixe a présenté les débats qui sont proposé sur la nature et la forme de l'état algérienne dans deux époque différente en Algérie, entre ce qui c'est fondé à l'époque ottomane dans notre pays, et celle qu'elle a était construit à l'époque de l'Emir Abdelkader . ont essayeront de la placer dans sa cadre spécial de point de vue historique, politique et juridique, on présentait les arguments et les preuves de certaines partie sur cette sujet

تمهيد:

يسعى الموضوع لتلمس طبيعة مفهوم الدولة الجزائرية ومدى تطابق معاييرها ضمن فترتين مختلفتين الأولى ، الجزائر خلال فترة الحكم العثماني والثانية تتناول فترة حكم الأمير عبد القادر الجزائري .

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع في مدى توفر معايير وشروط الدولة ضمن فترتي حكم الجزائر خلال العهد العثماني وحكم الأمير عبد القادر ، فأيها كان جديرا بالارتقاء إلى مستوى الدولة كاملة الشروط والسيادة ، أمر سنحاول تلمسه في هذا المقال.

في البداية يجب أن نعترف بأن مفهوم الدولة وشروطها تختلف بين الجزائر في تاريخها الوسيط عن فترة التاريخ الحديث والمعاصر ، بالإضافة إلى ذلك أيضا أن اجتماع كامل هذه المعايير الشرطية في تحقق هذا الهدف يعدّ ضربا من الخيال لكون أن هذه المعايير تظل دوما نسبية من حيث التطبيق والتجسيد ، ولا يمكن الأخذ بها بصفة مطلقة، حتى أننا نلاحظ اختلاف في التعامل مع البعض منها خاصة لما يتعلق الأمر بالمنظور القبلي مثل ما كان مجسدا في الجزائر خلال فترة الحكم العثماني.

العرض:

لقد اختلف المفكرون والباحثون حول تعريف واحد للدولة ، لهذا جاءت عدة تعاريف مما جعل البعض يذهب للقول بوجود أزمة في تعدد التعريفات ، وسنحاول اختيار التعريف الذي نراه أكثر شمولية وأقرب إلى المنطق والواقع. (غضبان، م . 1994: 371)

يعرف أرسطو طاليس الدولة بأنها عبارة عن اتحاد لعائلات وقرى، كما عرفها عالم القانون الروماني "شيشرون"، بأنها مجموعة من المجتمعات الموحّدة بواسطة الشعور العام بالحق والمشاركة المشتركة في المزايا كما عرفها " قروشيوس" بأنها المجتمع الكامل للأشخاص الأحرار المتحدين برغبة

الاستمتاع بفضائل أو مزايا الحق والاستعمال المشترك ، ويعرفها أيضا "بودان" بأنها جمعية العائلات وملكياتها المشتركة المحكومة بقوة سامية وبالعقل: ويلاحظ على كل هذه التعريفات اتفاقها في جعل العائلات أو المجتمع كوحدة للتحليل بدلا من الفرد (غضبان م . 1994: 371-372)

أما التعريفات الحديثة للدولة الحديثة : فقد عرّفها العالم الانجليزي "هولا ند" بأنها الجمع بين العديد من البشر المحتلين عادة لمنطقة ما، كما عرفها "قليب مور" بأنها الشعب المنظم سياسيا في إقليم محدد: أما الأستاذ "قارنز" فيذهب إلى القول بأن الدولة تعني جماعة من الأشخاص أكثر أو أقل عددا : يحتلون باستمرار جزءا محددا من الأرض مستقلين أو قريبين من ذلك عن الرقابة الخارجية، ويتمتعون بحكومة منظمة يعطيها السكان طاعتهم.(غضبان م . 1994: 372)

إن معايير " الإقليم ، الشعب ، السلطة ، السيادة ، الاستقلال..الخ "، تظل أبرز المعايير والشروط والخصائص في نفس الوقت التي تحقق لنا معالم الدولة في مختلف فتراتها مع أن تطبيقها يختلف من ظرف لآخر، مثلما هو من مجتمع لآخر. فالأرض أو الإقليم التي يضبطها حدود جغرافية تعتبر مشكلة في الحالتين سواء تعلق الأمر بالجزائر في العهد في العهد العثماني أو فترة حكم الأمير عبد القادر الجزائري ، مع أنها كانت أكثر تجسيدا في الحالة الأولى.

وفي هذا المجال يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله :"وتجدر الإشارة إلى أن الجزائريون يجهلون للأسف تاريخهم في جميع عصوره(....) لو عرف الجزائريون تاريخهم كله ، ولو تشبعوا من دراسة العهد العثماني وأن الجزائر قد أخذت شكلها الجغرافي والسياسي منذ هذا العهد لامتلئوا فخرا واعتزازا . فوجود العاصمة . الجزائر. يرجع إلى هذا العهد ، والحدود السياسية ترجع إلى هذا العهد والشكل الجغرافي . ماعدا في الجنوب . يرجع إلى هذا العهد.والمعاهدات الدولية مع رجالها يشهد عليه هذا العهد، والأسطول تأسس في هذا العهد، والوحدة الترابية من مخلفات هذا العهد، وسك العملة ووجود الراية ترجعان إلى هذا العهد. هذا لا يعني انه لم يكن هناك ظلم واستبداد وتمييز بين السكان وخرق لتعاليم الشريعة الإسلامية التي كانت تحكم الجزائريين والعثمانيين على السواء.". (وزناجي، م. 2008: 112-113)

مع ذلك يبدو أن الدكتور سعد الله ليس من المتحمّسين لفكرة توصيف الوضعية السياسية في العهد العثماني بالدولة فنجده يعلّق على هذه المسألة بالقول:" لعلي أفاجئكم بالقول بأننا لم نجرب الحكم قبل 1962، لم تكن لنا تقاليد في السلطة وتسيير شؤون الدولة ، كما هو الحال مثلا عند بعض جيراننا ، ولم تكن لنا عائلة حاكمة توارثت الحكم على أساس التمذهب الديني أو التغلب السياسي، حتى الاستقلال الذي كان قبل 1830، كان في الحقيقة لدولة عثمانية تحت قيادة الباشوات، ونحن لا نريد أن نعود مثلا إلى حكم الداي حسين ولا إلى نوعية استقلاله فقد كان حكما عسكريا مستبدا وغريبا ، وكنا تحته نسمى رعايا، وكنا مضطهدين ومهمشين اقتصاديا وسياسيا على الأقل بينما ثروات بلادنا كانت في أيدي عائلة بكري وبوشناق اليهودية ، وهي العائلة التي كانت تمثل صلة الوصل بين الجزائر وأوروبا...ومن منكم يريد أن يصبح رعية للداي حسين من جديد وتحت رحمة عائلة بكري وبوشناق ثانية؟(سعد الله، أ. 1986: ص13) .

كما تناول الدكتور سعد الله في كلامه العهد العثماني بعبارات نارية، حيث وصف من خلالها السلطة الحاكمة في الجزائر عشية الاحتلال بأنها كانت دخيلة ومستبدة ، على رأسها حسين باشا والمولود في أناضوليا والذي لم تكن تربطه بأهل البلاد سوى المصالح المادية التي تجعله يستمر في الحكم ، كما كان كل من باي التيطري ووهران غريبين عن أهل البلاد ، غير أن الاستثناء هو باي قسنطينة الذي كانت له خؤولة جزائرية ، ولكنه كان أيضا مستبدا بأمره معزولا عن سكان إقليمه، وربما كان لا يعرف لغتهم ولا يشاركهم عاداتهم ، وكانت الحكومة والديوان مؤلفين من غرباء أيضا ، بالإضافة إلى الجيش الانكشاري والبحارة الذين لا يكاد عددهم جميعا يزيد عن ستة آلاف جندي ، وقد سمى بعضهم النظام الجزائري عندئذ نظاما جمهوريا عسكريا، كما سماه بعضهم نظام أقلية مستبدة ، والخلاصة أن النظام الجزائري العثماني عشية

الاحتلال كان لا يرعى إلا مصالحه الخاصة وكان الشعب أو الرعية في حالة تغييب مقصود، وكما تجاهل النظام الشعب كذلك تجاهل الشعب النظام حتى وقعت كارثة الاحتلال. (سعد الله، أ .2007: 5-6)

لينهي كلامه بتساؤل استفهامي قائلا: " وهل أنا في حاجة إلى التذكير بأن السبب الأساسي لاحتلال الفرنسي يرجع إلى ديون عائلة بكري وبوشناق؟ وإذا ما كان للاحتلال الفرنسي من فضل علينا فهو إيقاظه لنا كي نخرج من عهد القبيلة إلى عهد الوطنية، ومن عهد الإقطاع إلى عهد الشعب ". (سعد الله، أ. 1986: ص13) .

يبدو لي مما طرحه الدكتور سعد الله أن معظم أحكامه عن هذه الفترة كانت تتعلق أكثر بفترة متأخرة من حكم العثمانيين للجزائر ، كما أنه باعترافه لم يتعمق كثيرا في دراسة الفترة العثمانية، ومع ذلك نرى أنه من الصعب إسقاط أحكام انطلاقا من الفترات المتأخرة من الحكم العثماني على باقي الحقب، خاصة التي كانت فيها الجزائر ذات مكانة رائدة بما في ذلك الازدهار الداخلي الذي شهدته في الكثير من الميادين حسب اعتقادي.

كما يوضح هذه المسألة أيضا الأستاذ توفيق المدني بقوله: " أن البلاد الجزائرية من الحدود التونسية إلى التخوم المراكشية ومن ساحل بحر الروم إلى ما وراء الزيبان قد توحدت إدارتها وخضعت لسلطة مركزية واحدة، فتكونت بذلك هذه الوحدة الجزائرية. كما أن القطر الجزائري بعدما توحدت إدارته وظهرت قوته قد أصبح رغم علاقته بالباب العالي دولة واسعة الاستقلال تقبل الممثلين وتمضي المعاهدات وتعقد الصلح وتتفاوض بصفة رسمية مع كل الدول". (المدني، أ ت .1986: 8-9)

ويسترسل هذا الأخير في وصفه للعهد العثماني في الجزائر بكونه عصر امتاز في هذه الديار عن العصور التي سبقته بأمور أربعة:

أولها: أن البلاد الجزائرية من الحدود التونسية إلى التخوم المراكشية ومن ساحل بحر الروم إلى ما وراء الزيبان قد توحدت إدارتها وخضعت لسلطة مركزية واحدة، فتكونت بذلك هذه الوحدة الجزائرية.

ثانيها: أن الحكم التركي قد صان الأرض الجزائرية عندما اشتدت رغبة المسيحية في اكتساحها على أيدي المحاربين الإسبان ، فلولا وقوف الأتراك إلى جانب الجزائريين لأصبحت المدن الساحلية كلها مدنا اسبانية بحتة كمليلة وسبتة بالمغرب الأقصى.

ثالثها: إن القطر الجزائري بعدما توحدت إدارته وظهرت قوته قد أصبح رغم علاقته بالباب العالي دولة واسعة الاستقلال تقبل الممثلين وتمضي المعاهدات وتعقد الصلح وتتفاوض بصفة رسمية مع كل الدول.

رابعها: إن القطر الجزائري بعد توحده وانتظامه قد ذاع صيته عالميا وأصبح طرفا له كلمته العليا في الصراعات الدولية بذاك الزمان.(المدني، أ ت .1986: 8-9)

في المقابل لقد حاول الدكتور علي آجقو جادا طرح العديد من الدراسات حول تاريخ الجزائر الحديث بنظرة مفاهيمية مغايرة حسب ما يقول،والتي يريد من خلالها تشجيعنا إلى البحث في مختلف الإشكاليات التي تميز فترة الجزائر العثمانية في مختلف الميادين حيث يدافع عن فكرة أن الدولة الجزائرية الحديثة ما قامت إلا خلال فترة الحكم العثماني ويقدم للتأكيد على ذلك، الكثير من الحجج الدقيقة والمتنوعة في الكثير من القضايا، ولعل من أبرز سلسلة دراساته وكتبه التي تتناول تاريخ مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة، كتابه" المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة" في جزئه الأول ، ومن الملاحظات القيّمة التي سعى الدكتور لإبرازها ، هو قوله :" أ ن المهتم بتاريخ الدولة الجزائرية الحديثة في العهد العثماني سيصاب بنوع من الذهول لما نسج حولها من آراء تهدف إلى التقليل من شأنها وتلطيخ سمعة صانعيها لا لشيء سوى لأن هم أتقنوا أسلوب مواجهة الأوروبيين الصليبيين وعلى رأسهم الإسبان ومن ثمة ردوا لهم الصاع صاعين". (آجقو، ع . 2002-2003: 2-3) .

إن هذه الإستراتيجية التشويهية لأزهى فترة في تاريخ الدولة الجزائرية ولأعظم قادة عرفتهم البلاد قد حققت بعض النجاحات الظرفية حسب رأي الدكتور أجفو، فما قام به هؤلاء القادة اعتبره مؤرخو الاستعمار وكتابه وكذلك بعض المؤرخين والكتاب الجزائريين والعرب ، بالاحتلال الأجنبي؛ فالمؤرخون الاستعماريون كانوا يهدفون إلى طمس معالم هذه الدولة التي سفّهت أحلامهم وقضت على مشاريعهم في المنطقة وتصدت ببطولة لجميع حملاتهم البرية منها والبحرية، وألحقت بهم أشنع الهزائم ومن ثمة جاء موقف هؤلاء المؤرخين بدافع الانتقام من جهة ولتبرير الوجود الاستعماري الغربي من جهة أخرى ". (آجقو، ع . 2002-2003: 2-3) .

كما يضيف الدكتور علي أجقو في هذا المجال بقوله: " لم يكتف الفرنسيون بإقامة أجهزتهم الاستعمارية، بل راحوا يشنون حملة واسعة النطاق لطمس معالم الدولة الجزائرية في جميع المجالات. وكان ذلك بهدف القضاء النهائي على المرجعية التاريخية والحضارية للجزائر بصفتها دولة وأمة. ولتحقيق هذه الغاية، أطلق العنان لمؤرخي الاحتلال وضباطه ليرسموا لوحة قاتمة عن حالة الجزائر بغية تبرير احتلالهم لها، لدرجة أنهم نزعوا عنها صفة الدولة على الرغم من أن دولتهم (فرنسا) كانت تتبادل مع الجزائر الممثلين وتبرم معها المعاهدات وتعمل على كسب ودها وصداقتها بتقديم الهدايا والإتاوات. تلكم اللوحة القاتمة أصبحت المادة الخام التي ينهل منها غالبية المؤرخين والباحثين، عرباً وغيرهم، حينما يتناولون تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية الأولى "PEA"[1].

وقد تصدى لهذا التحريف والتزييف العمدي لتاريخ الجزائر الحديث، الحافل بالأمجاد والبطولات، نخبة من الباحثين والمؤرخين الجزائريين: المرحوم توفيق المدني والدكتور مولاي بلحميسي والدكتور جمال قنان والدكتور محمد العربي الزبيري..الخ ". (آجقو، ع . 2001:)

أما الدكتور عمار عمورة ففي حديثه على الحكم العثماني في الجزائر كان جد معتدل في أطروحاته حيث أوضح وجود مناطق في الجزائر كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي مثل القبائل والمناطق الصحراوية ، التي تخضع لرؤساء القبائل من جزائريين ، وتراقبها ثكنات عسكرية ، ولا تخضع مباشرة لسلطة الداي ولكنها تدفع له إتاوة ، كما كان الحكم العثماني يعتمد في سيطرته على الأرياف الشاسعة على قبائل المخزن، وهي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية مزودة بالسلاح تربط المحكوم بالحاكم وتحظى بامتيازات متنوعة منها الإعفاء الضريبي ، وبالمقابل تساعد الدولة في تحصيل الضرائب والحفاظ على الأمن ، أما عن مسألة المناصب فأوضح الدكتور عمار عمورة بأن الأتراك لم يولوا المناصب العليا في الجزائر للجزائريين بل وحتى الكراغلة المنحدرين من أب تركي ، حيث كان حسب اعتقاده يشك فيهم وهذا نظرا لعدم ثقتهم وتخوفهم من العنصر الجزائري ن ولكن لا يعني ذلك بأن الأتراك كانوا يعاملون الجزائريين معاملة استعمارية مثلما فعلت فرنسا عند احتلالها الجزائر ، كما حاول تفسير الجمود الحاصل في النشاط العلمي في الجزائر بكون الدولة العثمانية كانت تهتم بالقوة العسكرية البحرية وهو ما يفسر افتقارهم للجانب العلمي. (عمورة، ع. 2002 : 105)

ليخلص الدكتور عمار عمورة في الأخير بالقول: " وعلى أية حال يمكن القول أن فضل رسم الحدود الجزائرية الحالية واختيار مدينة الجزائر عاصمة لها يرجع للعهد التركي عكس الادعاءات الفرنسية عند احتلالهم الجزائر في كونها لم تكن أمة في يوم من الأيام بل هي بلاد تسكنها مجموعة قبائل متناحرة ومتنافرة فيما بينها ، ولولا الروابط الدينية حسب ظني التي كانت تجمع الجزائريين بالأتراك لما بقوا ثلاثة قرون (...)وحتى الاضطرابات والثورات التي وقعت في عهد هم كانت أغلبها لسبب الضرائب المفروضة عليهم في أواخر عهدهم بالجزائر، وخلاصة القول أن الأتراك جنّبوا الجزائريين والإسلام مصيبة كبيرة بتدخلهم لإنقاذها في الوقت المناسب من أيادي الإسبان وبهذا فقد أرجئوا الاحتلال الأوروبي قرونا أخرى ". (عمورة، ع. 2002 : 105)

[1] PEA هو اختصار لعبارة الدولة الجزائرية الأولى . première Etat Algérienne ..

نحن ندرك أن خضوع الأقاليم الحدودية أو لنقل التخوم الجزائرية للسلطة المركزية العثمانية في مدينة الجزائر أو قسنطينة ظل متراوحا في الجهة الشرقية حسب مصالح هذه القبائل بين حاكم تونس وحاكم الجزائر ونفس هذه الوضعية كانت في الغرب الجزائري ، وهذا ما يفسر توصيف المؤرخ الفرنسي " أندري نوشي "لهذه التخوم بالحدود غير الثابتة أو الحدود المتحركة (la frontières en marche)" ، بحيث أن الولاء هو من يصنع حدود الإقليم وشكل الخضوع للسلطة الحاكمة ومن ثمّ الدولة صاحبة السلطة الفعلية. (عميراوي، ح . 2002: 16) .

نفس هذا الأمر لم يتحقق بتاتا في أجزاء من البلاد في حكم ما يعرف بالدولة الجزائرية الحديثة التي أسسها الأمير عبد القادر فلم يكن إقليمه الجغرافي يضم كل المناطق الجغرافية للجزائر ماعدا مناطق معينة حيث يصف" ألكسيس دي توكفيل " هذا الأمر بقوله: " لقد تركنا أرستقراطية العرب الوطنية تولد من جديد ، ولم يبقى لنا إلا أن نستغلها ، استقرت إلى الغرب من ولاية الجزائر قرب الامراطورية المغربية(...)حيث تولدت سلطته عن الفوضى، وطورتها الفوضى بلا توقف، وبعناية الله وعنايتنا نحن توفرت له مقاطعة وهران ومقاطعة التيطري". (دو توكفيل، أ . 2008 : 20) .

إن كلام ألكسيس دي توكفيل يبرز بوضوح إستراتيجية فرنسية قائمة على أسلوبين مختلفين طبقها الاحتلال تجمع بين استعمال القوة والدهاء السياسي وحتمية إلى جانب القوة العسكرية؛ حيث يقول بلوندال Blondel في كتابه " نضرة عن الوضعية السياسية التجارية والصناعية للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا في بداية 1836 " ضمن هذا التوجه :" فبعد أن حدّدنا هدفنا، علينا الآن، البحث عن الوسائل التي بإمكانها إيصالنا. وهي تشمل، حسب رأينا، في العمل في الوقت نفسه بين القوّة والتفاوض السياسي.". (Blondel.L. 1836: 25)

إن إبراز سياسة التفاوض وإبرام الاتفاقيات بين سلطة الاحتلال الفرنسي والجزائريين المسلمين، يفرض الإشارة إلى تعريف كل من التفاوض والاتفاقية من منظور سياسي وقانوني ومحاولة إسقاط ذلك على الوضع في الجزائر وتطبيقاته خلال فترة الاحتلال الفرنسي. وضمن هذا الإطار يعرّف الدكتور حميدة عميراوي المعاهدة بصفتها عهد، بقوله: " يكاد يتّفق الدارسون على أنها اتفاق مدوّن بين حكومتين أو دولتين على قضايا تتعلق بالسياسة أو التجارة أو سواهما " . (عميراوي .ح . 2003 : 74)

كما يشترط أن " يتحقّق فيها التراضي بين طرفين أو أكثر، كما يشترط أن تكون لدى الأطراف الموقعة عليه صفة الأهلية لإبرام هذه المعاهدات، " وتمس العلاقات التي يحكمها القانون الدولي "، ويترتب عليها عندئذ حقوق والتزامات قانونية (..) أما الاتفاق فهو يعبّر عن " معاهدات ثنائية ذات صبغة ذات صبغة فنيّة"، ولفظ اتفاقية على الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تنظم التعاون الفني بين الدول ". (عميراوي .ح . 2003 : 75)

يضيف الدكتور حميدة عميراوي في هذا الأمر أيضا مسألة مفادها أن الأمير قد واجهته صعوبة في تطبيق البيعة خاصة على القبائل التي كان أساس حكمها العرف المثمن في العصبية، سواء في الشمال الجزائري أم في الصحراء ،لأن هذه الأخيرة لم تكن بها مدنية ولا عمران ومن ثم فدور الشيوخ فيها كان يقوم فقط على فض النزاعات بواسطة العادات والتقاليد وعلى قيادة الصفوف , ولم تكن لديهم رغبة ملحّة في الاحتكاك بالمدنية الغربية أو في قبول نظام حكم يفرض عليهم من خارج محيطهم , بحيث كان لهذا الموقف دوره في إضعاف الدولة الجزائرية الأميرية كما يطلق عليها الأمر الذي سهل على سلطة الاستعمار الاستيطاني أن تتوسع على حساب هذه السلطة الفتية الأميرية. (عميراوي، ح . 2001: 62-63) .

مع ذلك لا يمنعنا ذلك من القول، أن الأراضي التي كانت خاضعة لسلطة الأمير عبد القادر كانت تمثل الجزء الأكبر من الأقاليم الجزائرية على الأقل في المناطق الشمالية, لكن هذا لا يمنعنا من القول بأن معيار الإقليم أو الأرض لم يتوفر هنا إلا بشكل نسبي وبالتالي فسلطتها في الأقاليم خارج هذا المجال الجغرافي لدولته مفقودة.

لقد حاول الأمير عبد القادر تنظيم جيشه وإدارته وخزينته وعملته وعلمه، واتخذ من معسكر عاصمة له، وعين عليها صهره مصطفى بن تهامي ليكون خليفة له، كما عين على تلمسان البوحميدي الولهاصي، وعلى مليانة الحاج محي الدين بن مبارك ثم بن علال، كما عين على المدية أخاه مصطفى ثم محمد بن عيسى البركاني، حيث انضمت له العشائر وتقوى ساعده فضغط على الفرنسيين الذين كانوا ما يزالون محاصرين في وهران، حيث كان قائدهم ديميشيل الذي خلف الجنرال بواييه، وقد رأى ديميشيل أنه من مصلحة فرنسا التفاوض معه وانتهى ذلك بمعاهدة ديميشيل 1834 . واعترفت فرنسا بموجبها بما عنده من مقاطعات ويشمل ذلك إقليمي الغرب والوسط(وهران والتيطري) ماعدا بعض المدن الساحلية التي احتلها الفرنسيون مثل مدينة الجزائر ووهران ومستغانم، كما تنص المعاهدة على تبادل الأسرى المحاربين وعلى تبادل القناصل وحرية التجارة وأمن الطرق وحق الأمير في شراء السلاح من المدن الفرنسية. (سعد الله، أ . 2007 : 29-30) .

وقد امتاز الأمير بكونه كان حريصا على استغلال الاتفاقيات التي كان يعقدها مع الفرنسيين في دعم الاستعداد العسكري والتنظيم الإداري . (العلوي، م ط . 1985: 37) .

ومما يلاحظ بأنّ سياسة عبد القادر ضدّ فرنسا كانت حسب موريس وحل(Maurice Wahl)في الواقع عبارة عن :" خليط بارع من المكر والخداع ".(Maurice. W. 1882: 134)

لقد اعتبر البعض المعاهدة انتصارا كبيرا للأمير حيث ازدادت شعبيته، وانضم إليه المترددون، واستفاد من ذلك في شراء السلاح وتحديث الجيش النظامي، وإنشاء الصناعات وسك العملة. (سعد الله، أ . 2007: 30) .

وعلى أي حال فان معاهدة السلم كانت تعبيرا عن محاولة تهدف إلى إقامة نظام الحماية في الجزائر، كما كانت تجربة لم تتوفر لها عناصر التطور في الاتجاه المراد لها بسبب نفوذ الفئة الرأسمالية والعسكرية والسياسية الضاغطة والداعية للإلحاق والاستيطان.(زوزو، ع ح . 2006 : 11) .

لكن رغم أهمية هذه المعاهدة في كونها قد عطلت عملية التوسع الفرنسي مؤقتا في الغرب وأجزاء من الوسط، ومنحت فرصة للاستعداد بالنسبة للطرف الجزائري، لكن حسب اعتقادي أنها منحت للفرنسيين وقتا كافيا للتفكير والتخطيط ودفع توجه تحركاتهم نحو الشرق الجزائري بالاظافة لكونها قد ساهمت في فك الحصار الاقتصادي على الفرنسيين، وكذا السماح لهم بحرية التحرك مما يساعدهم على رصد المعلومات التي سيحتاجونها لاحقا في تحركاتهم ، كما أن تعيين القناصل سيفتح الطريق أمام التطبيع مع العدو وكذا محاولة استغلالهم للتجسس على الأمير عبد القادر ومعرفة نقاط ضعفه.

إن المتأمل للاتفاقيات المعقودة بين سلطة الاحتلال في الجزائر وبعض الشخصيات القيادية في مختلف المجالات السياسية والدينية، يرى أنها لم تكن في الواقع سوى تسويات مؤقتة بحكم أنها كانت مجرّد اتفاقيات مؤقتة خدمة لمصالح التوسع الاستعماري في الجزائر. يضاف إلى ذلك طرح تساؤل جوهري في الموضوع مفاده؛ هل كل من شارك في توقيعها كان يمتلك هذه الصفة الأهلية لتوقيعها؟ ، ثمّ هل كانت تتعامل سلطة الاحتلال أثناء توقيعها بهذه الشروط الملزمة التطبيق وفق القانون الدولي بما في ذلك معاهدة الاستسلام مع الداي حسين. أم أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تراها من هذه الوجهة القانونية، بل كانت تتعامل معها من منطق كونها مجرّد تسويات مؤقتة فرضتها عقلية وأسلوب التدرج في فرض احتلالها للجزائر ، ولم تكن في الواقع تعترف بأهلية هذه الشخصيات بصفتهم ممثلين للجزائريين والدولة الجزائرية المهزومة بما في ذلك الداي حسين، وبالتالي هي ترى بتطبيق منطق الغالب مع المغلوب وليس للجزائريين أيّة صفة قانونية تلزم الفرنسيين باحترامها منذ احتلال مدينة الجزائر وإسقاط حكم الداي حسين وإلغاء الدولة الجزائرية من الوجود . وبالتالي فهي تتعامل مع شخصيات معنوية وقيادية ضمن أقاليمها فقط. لتتجنب بذلك المسائلة القانونية التي يفرضها القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية حول المعاهدات والاتفاقيات.

أما في ما يتعلق بمسألة السلطة لدى الحكم العثماني في الجزائر, فلقد كان للحكام العثمانيون سلطة فعلية ومباشرة فقط في مناطق الساحل الجزائري بالمدن الهامة , بالإضافة لبعض الدواخل مثل قسنطينة في حين اعتمدت على حكم غير مباشر أو لنقل سلطة بالوكالة في المناطق الداخلية بما في ذلك المناطق الصحراوية , من خلال اعتماد نظام المخزن والذي يستجيب لخصوصيات المجتمع القبلي الجزائري , بحكم توجسه إلى حدّ ما من سلطة المدينة خاصة لما تكون وافدة أجنبية أو لنقل السلطة الرسمية , بحيث يفضل النموذج التقليدي الذي يعتمد على شيخ القبيلة بسبب ما تعرضت له الجزائر عبر تاريخها من سيطرة السلطات الخارجية والتي تركزت في المدن خاصة الساحلية , كما أن القبيلة كانت تمثل للجزائري الأصل والجذور والانتماء والعادات والتقاليد إن لم نقل الهوية الوطنية الصغيرة.كانت علاقة القبائل مع الإدارة العثمانية أنواع: هناك القبائل النائية التي لا تصلها يد السلطة، وهناك القبائل ذات الاستقلال الذاتي التي تدفع الضريبة الخضوع، وهناك قبائل الرعية، وهذه بدورها أنواع؛ الخاضعة خضوعا جزئيا ومنها الخاضعة خضوعا تاما وتسمى قبائل العازل أو العبيد. وأخيرا هناك قبائل المخزن وهي المتحالفة مع السلطة المركزية وتمدها بالمال والرجال عند قيامها بحملات عسكرية سواء داخليا أو خارجيا. (سعد الله، أ . 1982 .: 52) .

مع ذلك كان لسياسة قبائل المخزن والبايلك والتي انتهجها العثمانيون في حكمهم للجزائر للسيطرة على السكان والتحكم فيهم وإخضاعهم لهم من خلال قبائل المخزن تأثيرا في تحول هذه الأخيرة إلى عصابات قمعية مهمتها الأساس هو فرض السياسة المركزية فقط وهذا يفسر التذمر الذي خلفته لدى الأهالي والذي انعكس على رؤيتهم تجاه السلطة المركزية، يضاف إلى ذلك أنها لم تكن مهيكلة عسكريا للمساهمة في الدفاع عن البلاد في حالة الخطر ، والذي كان متروكا للأسطول البحري، وكان لهذه النقطتين الأثر البالغ في تسهيل نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر والسقوط السريع لعاصمتها أمامهم. (هلال، ع. 1995: 32) .

وهنا أضيف مسألة هامّة تتمثل ، حسب اعتقادي في أن الدولة العثمانية من خلال ممثليها الحاكمين في الجزائر , قد تجنبوا المغامرة في المناطق الداخلية واحترموا خصوصيات المجتمع الجزائري في اعتماد نظام القبيلة أو العصبية للعشيرة والتي أبت تجاوزها.

إن هذا النظام الذي فرضه الحكام العثمانيون في الجزائر لقرون (1518/1830) يعترف به حتى غلاة المؤرخين الفرنسيين حيث يؤكد " ألكسيس دو توكفيل" بقوله: "كانت الحكومة التركية حكومة مكروهة , لكنها كانت في النهاية تفرض نوعا من النظام , ورغم أنها كانت تشجع ضمنيا حروب القبائل فيما بينها , إلا أنها كانت تقمع السرقة بقوة وتؤمّن الطرقات , كانت اظافة إلى ذلك العلاقة الوحيدة التي تربط العشائر المختلفة المركز الذي تنتهي إليه تيارات متباعدة, بسقوط الحكومة التركية دون أن يعوضها شيء اتجه البلد الذي لم يكن بإمكانه تمييز نفسه بنفسه بعد إلى فوضى مريعة". (دو توكفيل، أ . 2008 : 18-19) .

إن العناصر التي تمّ ذكرها كالإقليم والشعب والسلطة مهمة ولكنها غير كافية لوحدها إذا لم يكن هناك عنصر السيادة الذي يفرّق بين الدولة المستقلة والدولة التابعة , كما يجب أن نوضح هنا أن للسيادة مظهران ؛ مظهر داخلي ومظهر خارجي , فالأول يعني سلطان الدولة على الأشخاص والإقليم بمعنى السيادة الإقليمية والسيادة الشخصية , والثاني يعني حق الدولة في الدخول في علاقات مع الدول الأخرى والدخول في تحالفات , بمعنى أن السيادة تعني التمثيل الداخلي والخارجي للمواطنين. (غضبان م ، 1994: 399-400)

برأيي أن عنصري أو خاصيتي الاستقلال والسيادة شرطين متلازمين , فلا يمكن تصور سيادة بدون استقلال، مثلما أن الاستقلال الذي لا يترجم بتمتع الدولة بمظاهر سيادتها يفقدها حسب علمي الخاصيتين معا القانونية والمعنوية لصفة الدولة في تاريخنا الحديث والمعاصر , فالسيادة والاستقلال هي أساس الحكم والنظام في الدولة والذي يميزها عن باقي الكيانات الدولية الأخرى أما مسألة الشعب وعلاقته بالسلطة فتهميشه يؤدي إلى اللاّدولة وهو شكل من النظام السياسي الاستبدادي الذي تتحكم فيه أقلية بالسلطة (أوليقارشيا) بفرضها حكما دكتاتوريا.

إن نظام المخزن المعتمد خلال فترة الحكم العثماني للجزائريين في دواخل البلاد يتقاطع إلى حدّ بعيد مع بعض امتيازات ومزايا ما يعرف بالحكم الذاتي في تاريخنا المعاصر مع أنه لا يشبهه من الناحية القانونية والعملية الإجرائية , ناهيك عن الإطار العام.

لقد امتلكت الجزائر خلال العهد العثماني معظم مظاهر السيادة المعروفة في الدولة المدنية ثمّ الوطنية لاحقا, حتّى بالمفهوم الغربي في بعض الأحيان من خلال تعيين السفراء والقناصل وعقد المعاهدات والاتفاقيات وصكّ العملة واستقلالية القرار. ولعل هذا ما يبرزه محمود باشا محمد في كتابه الاستيلاء على ايالة الجزائر، ردّا على رواية الفرنسيين في هذا الأمر في أن الجزائر في نظر فرنسا بقعة من فوضوية لا اعتقاد ولا قانون لها وتعقيبا على ما ورد في توصيف رجل السياسة الفرنسية "ايدغارفور" في مسألة نفيه لوجود دولة جزائرية حيث جاء عنه في قوله: " من المحتمل أن يكون السيد "ايدغارفور"قد تعرض في مداخلته لحالة فقدان الذاكرة , فدون أن نسمح لأنفسنا بتقييمه, علما أن ذلك لا يدخل ضمن أهدافنا , نستطيع دون فخر أن نعيد تشكيل ذاكرة معينة في حالة ما إذا كان من خلال تقديم لمحة مثبتة لوجود الدولة الجزائرية , كان ثمّة وجود فعلي لدولة ذات سيادة في الجزائر, ونحن مدينون بهذه الإجابة للزملاء الأقدمين والمؤرخين المحدثين الذين يوضحون لنا في مؤلفاتهم البارزة , أن الجزائر كانت دولة متمتعة بحدود وسيادة ذات حياة وطنية ودولية وقد حظيت باعتراف بلدان عدّة منذ أمد بعيد ". (محمد، م ب. 2009: 11) .

أما مسألة الولاء للدولة العثمانية التي يتحجج بها البعض في إسقاط مظهر الاستقلال للجزائر فترة الحكم العثماني , فلا تتعدى حسب اعتقادنا من الناحية العملية الولاء الروحي , بحكم أن حاكم الدولة العثمانية كان يمثل بالأساس سلطة دينية بحكم أنه يشكل ما يعرف "بالإمام" , رغم كونه خليفة وحاكم من الناحية السياسية , غير أن علاقته وتواصله مع الأقاليم والايالات العثمانية كان يختلف من إقليم لآخر, بين المباشر وغير المباشر, وهذا الأخير ينطبق مع حالة الجزائر.

وهنا يجب أن نوضح نقطة , في كوننا إذا ما أخذنا بحجج الفريق الذي يسقط صفة الدولة والاستقلال على الجزائر خلال العهد العثماني بحكم الولاء الروحي للسلطان , فهذا يؤدي بنا إلى إلغاء صفة الدولة الوطنية الأوروبية بل والغربية عامّة خارج القارة العجوز, بحكم ولائهم الروحي لبابا الفاتيكان بابا الكنيسة الكاثوليكية , والذي يستقبل في دولهم كالملوك بل ولديه سلطة الضغط والتحكم في زمام الكنائس الكاثوليكية عبر العالم من حيث النظام الإداري والتسيير والبرامج المنتهجة , بل وأكثر من ذلك أن الكنيسة كانت حاضرة وبقوّة فترة الحملات الاستعمارية كداعم وموجّه للسياسات التوسعية الاستعمارية في الكثير من بلاد العالم بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية,مما يعتبر تدخلا سياسيا ونوعا من الوصاية على هذه البلدان ومشاركة في هذه المشاريع خدمة لمصالح الكنيسة الأم.

أما بالنسبة لحكم الأمير عبد القادر ولا أقل الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر لأنه حسب ما أعتقد، بأن وضعية الاستعمار تتنافى وصفة الاستقلال , وان طبقنا العلاقة المتعدية المتلازمة التي تربط الاستقلال والسيادة والعكس صحيح , فلا تتحقق سيادة بدون استقلال مثلما لا معنى لاستقلال دون سيادة , نجد أن حكم الأمير عبد القادر كان يفتقد لشرط هام إن لم نقل أساسي , وهو ولاء واعتراف الأمير عبد القادر بسلطة فرنسا في إفريقيا (بمعنى الجزائر في ذاك الزمان), مما يعني اعترافه بصفة مباشرة بسلطة الاحتلال وأن تقلده الحكم في مجاله الضيق بحدود ما يصطلح على تسميتها بالسلطة الاستثنائية ضمن مناطق نفوذه يدخل ضمن إطار عام هو سلطة الاحتلال الفرنسي للبلاد عامة.

وان سلمنا بقبول هذه الحالة الاستثنائية في الجزائر فما هو موقفنا ورأينا في حكومة عباس أبو مازن في فلسطين وجماعة فتح ودولتهم المزعومة في ظل اعتراف ضمني بسلطة وشرعية الاحتلال الصهيوني لفلسطين مثلما هو الأمر أيضا فيما يعرف بدولة العراق والحكومة العراقية في ظل

الاحتلال الأمريكي مثلما هو حكم كرزاي في أفغانستان في ظل احتلال قوات التحالف الغربي للبلاد, فكيف يمكن أن تتلازم صفتي وجود الدولة وسلطة الاحتلال في نفس الوقت .

إن وجود حكومة فاقدة للسيادة في ظل سلطة احتلال حسب رأيي يفقدها المعايير الأساسية لتمثيل وتشكيل الدولة , وإلا لاعتبرنا الممالك التونسية والمغربية والمصرية في ظل سيطرة الحماية الأوروبية الفرنسية الاسبانية والبريطانية دولا قائمة بذاتها.

إن مفهوم السيادة من وجهة نظر القانون الدولي والمجتمع الدولي مفهوم قديم يعود إلى القانون الروماني حيث عرّفه " بروكيولس Proculus" بأنّه التحرّر من سيطرة حكومة أجنبية , كما يمكننا في هذا المقام طرح تساؤلات في العلاقة بين الاستقلال والسيادة تتمثل في مدى نفي الاستقلال الجزئي لخاصية السيادة , مثلما هو هل يمكن أن يكون هناك للدولة سيادة بدون استقلال , بل ويدفعنا الأمر لطرح سؤال استفهامي ؛ يتمثل في هل السيادة المطلقة وهم ثم هل الواقع يؤكد وجود سيادة محدودة. (غضبان، م . 1994: 401-408-414)

استنتاج:

برأيي الديكور لا يشكل دولة , فما معنى أن تملك ولا تحكم مثلما لا معنى لاستقلال و سلطة داخل إقليم ضمن إدارة احتلال مغلقة تحجب وتمنع حق الانفتاح والتنفس الطبيعي ضمن مجال العلاقات الدولية، فهي أشبه بالإنسان الذي يعيش في غرفة الإنعاش اعتمادا على التنفس الاصطناعي والأجهزة الطبية.

إن الدولة حسب ما أرى لم تنشأ لأجل حكم الإقليم والشعب الخاضع لسلطتها فقط، بل أيضا لتكوين كيان متميز يسمح لها بممارسة علاقات تواصل واندماج ضمن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية ,ولن يكون ذلك إلا إذا ما توفر لها أهم شرط في هذه المنظومة بأكملها وهي السيادة الفعلية على إقليمها وقراراتها الداخلية والخارجية، وفي اعتقادي أنّ هذا النموذج قد توفر في الحكم العثماني للجزائر أكثر منه في فترة حكم الأمير عبد القادر , فهذا النموذج الأخير حسب اعتقادي وأرجوا أن أكون صائبا في ذلك، هو شكل من أشكال السلطة لا أكثر ولا أقل , فلا أتصور وجود دولة في ظل سلطة احتلال.

قائمة المصادر و المراجع:

العربية:

1- ألكسيس، دو توكفيل. 2008 . نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال .الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية.

2- أبو القاسم، سعد الله. 2007 . خلاصة تاريخ الجزائر . المقاومة والتحرير1830-1962 .ط1.بيروت.دار الغرب الإسلامي.

3- أبو القاسم، سعد الله. 1986. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر. ط1. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

4- أبو القاسم، سعد الله . 1882 .محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال). الطبعة الثالثة. الجزائر .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة .

5- توفيق، المدني.1986 . محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 . الجزائر . المؤسسة الوطنية

6- حميدة، عميراوي . 2002 . علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي .قسنطينة . دار البعث للطباعة والنشر .

7- حميدة، عميراوي. 2001 .من الملتقيات التاريخية.قسنطينة . دار البعث للطباعة والنشر.

8- حميدة، عميراوي.2003 . موضوعات في تاريخ الجزائر السياسي. عين مليلة. شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

5- علي، آجقو. 2002-2003 . محاضرات في تاريخ مؤسسات الدولة الجزائرية 1837/1514 المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة . ط1 . باتنة . منشورات باتنيت.

6- علي، آجقو. 2001 . النظام العدلي الجزائري(1514-1837) . مجلة التاريخ العربي:عدد 20.

7- عمار، عمورة. **2002 . موجز في تاريخ الجزائر.** ط1. الجزائر. دار ريحانة للنشر والتوزيع.

8- عمار هلال. 1995 . أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 .الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية.

9- عبد الحميد، زوزو. 2006 .مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل.ط1 . دار هومة . الجزائر.

10- مبروك، غضبان . 1994. المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص (منظور تحليلي تاريخي واقتصادي وسياسي و قانوني) الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية.

11- مراد، وزناجي. 2008. حديث صريح مع الأستاذ أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ. الطبعة الأولى. الجزائر. منشورات الخبر.

12- محمود باشا، محمد. 2009 . الاستيلاء على ايالة الجزائر أو ذريعة المروحة .الجزائر . دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع .

13- محمود باشا، محمد. 2009 . الاستيلاء على ايالة الجزائر أو ذريعة المروحة .الجزائر . دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع .

14- محمد الطيب، العلوي محمد الطيب.1985. مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954. ط1.قسنطينة. دار البعث للطباعة والنشر.

الفرنسية:

1-Maurice, Wahl. 1882.L'Algérie. Coulommiers. typographie Paul Brodard.

2-L. Blondel. 1836. Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielles des possessions françaises dans le nord d'Afrique au commencement de 1836. Paris imprimerie Royale.